أوضاع التنمية البشرية في الريف المصري

سامح طلعت طاهر يس*

مقدمة :

تعتبر قضية التنمية بصفة عامة،والتنمية الريفية بصفة خاصة،من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والمواطنون، كما تعد التنمية الريفية الوسيلة والغاية التي تنشدها المجتمعات خاصة الريفية منها، وفي مصر تمثل مساحة الريف ٣,٣٪ من المساحة الكلية لمصر،كما يبلغ عدد سكانه النسبة الأكبر من إجمالي السكان ٥٦,٩١٪ (وفقا لبيانات التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦)، ومن ناحية أخرى فإن من أبرز ملامح التنمية في مصر أن سكانها الريفيين هم – بصفة تقليدية – السكان الأقل حظاً وفق مختلف مؤشرات التنمية البشرية (بعض المؤشرات في تقارير التنمية البشرية في مصر)، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية ٣٨٪ في الريف مقارنة بنحو ٢١٪ في الحضر وفق تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨. كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة السكان الفقراء (٢٦,٥٪ في الريف مقارنة بنحو ١٠,١٪ في الحضر، وارتفاع نسبة السكان الأشد فقراً(٥,٤٪ في الريف مقارنة بنحو ١,٧٪ في الحضر)، كما تظهر الفجوات التنموية بين الريف والحضر كما ذكرها تقرير التنمية البشرية الأخير ٢٠٠٨ الوضع الذي يعاني منه السكان الريفيون ؛ حيث تبلغ نسبة الأسر التي تحصل على صرف صحي في الريف ٢٤,٣٪ من إجمالي عدد الأسر في مقابل ٨٢,٥٪ في الحضر، كما أن ٩٢,٨٪ من سكان الريف يحصلون على مياه مأمونة في مقابل ٩٨,٧٪ في الحضر ، لذا تعد التنمية الريفية الأساسية

* أ .سامح طلعت طاهر يس – مدرس مساعد بمركز دراسات الاستشار وتخطيط وإدارة المشروعات – معهد التخطيط القومى

للتنمية الوطنية الشاملة في مصر، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات وبعضها البعض من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل استثمارات المحليات وزيادة إسهامها في الأقاليم الواعدة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات اللازمة للطبقات من ذوي الدخل المحدود.

لذلك فإنه من المهم الأخذ بيد الريف والنهوض به عبر الأخذ بمنهج التخطيط لتنمية المجتمع، سعياً لإحداث تغيرات اجتماعية لدى المواطنين تجعلهم أكثر استعداداً لتنمية مجتمعهم الذي يعيشون فيه، وتعزز قدرتهم وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،ذلك لأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها فى آن واحد. لذلك فإن التنمية البشرية فى جوهرها انعكاس لمدى الإشباع الذي يحصل عليه الإنسان فى مجالات الحياة المختلفة خاصة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية، كما أنها ترجمة لمستوى رضاء الناس عن حياتهم،حيث أصبحت نوعية الحياة التى يحتاجها الفرد هى المحور الرئيسى للتنمية البشرية.

مشكلة البحث:

رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية بوجه عام والريف المصري بصفة خاصة إلا أن مستوى التنمية البشرية ومستوى المعيشة لأبناء الريف يتباين كثيراً بين مختلف المناطق والأقاليم البيئية من جهة، كما يظل هذا الدور من حيث إيجابيته أو سلبيته موضع اختلاف، وهو ما يعكسه انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية بريف معظم محافظات الجمهورية عن حضرها، فضلا عن التفاوتات والفجوات التنموية الواضحة فيما بين القرى على مستوى المركز الواحد وعلى مستوى المحافظة في مستوى التنمية البشرية.

هدف البحث :

يتمثل الهدف العام والرئيسي للبحث في محاولة رصد الواقع الخاص بمستوى التنمية البشرية بالريف المصري عامة وبما ينطوي عليه هذا الواقع من تباينات واختلالات، وإخضاع هذا الواقع للتحليل أو التفسير في ضوء الأوضاع السائدة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تعتمد الطريقة البحثية على:

- تحليل النتائج والمؤشرات التي أسفرت عنها تقارير التنمية البشرية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظات المصرية وذلك فيما يتعلق بأهم مؤشرات التنمية البشرية في القرى المصرية.
  - ترتيب محافظات مصر الريفية وكذلك مراكزها وفقا لدليل التنمية البشرية لريف المحافظة.
  - ترتيب قرى المحافظات السابق الإشارة إليها على مستوى جميع محافظات مصر الريفية.
  - توزيع المراكز والقرى المصرية إلى مجموعات وفقا لمستويات التنمية البشرية.
  - تحديد وقياس العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية وغيرها من العوامل غير المباشرة المؤثرة على مستويات التنمية البشرية.
- تحليل النتائج وتحديد العلاقات السببية بين مستويات التنمية البشرية والأوضاع السائدة في القرى المصرية.باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

واعتمدت الدراسة بصفة أساسية على بيانات ونتائج تقارير التنمية البشرية المحلية والقومية، بالإضافة إلى التقارير الدولية المتعلقة بموضوع البحث (تقرير البنك الدولي: الزراعة من أجل التنمية، وكذلك تقرير الفقر)،كما اعتمدت على بيانات نشرات الدخل والإنفاق.

تتناول هذه الدراسة مفهوم التنمية والتنمية الريفية كما تتناول بالرصد والتحليل تطور مؤشرات التنمية البشرية في مصر على المستويين القومي والمحلي، والفجوات المكانية والنوعية التي تعكسها هذه المؤشرات. وتتناول أيضاً أوضاع التنمية البشرية على مستوى المحافظات الريفية ومراكزها وكذلك القرى التابعة لها وفقاً لدليل التنمية البشرية،وذلك لتحديد الفجوات والتفاوتات لما يحصل عليه الأفراد بالمناطق الإدارية المختلفة بالمحافظة من خدمات صحية وتعليمية ونصيبهم من الناتج المحلى، هذا بالإضافة إلى ما يتاح لهم من فرص للعمل. مما يضع أمام صانعى السياسات ومتخذى القرار حقائق تساعدهم لإعادة النظر فى سياسات وبرامج التنمية،وتحديد الجهد والموارد المطلوبة لسد تلك الفجوات وإعادة توزيع الموارد المتاحة لتحقيق تنمية متوازنة وعادلة للمناطق المختلفة بالمحافظة.

أولاً: مفهوم التنمية الريفية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال – فى الستينيات من القرن العشرين – في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته. وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي،أو التقدم الاقتصادي. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع[1].

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد ،حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من المجالات المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد مفهوم التنمية من جانب كثير من الباحثين والكتاب بوصفه أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف، وفيما يلي عرض لبعض هذه المحاولات:

- إن التنمية هي عملية تغيير مخطط وموجه نحو الوصول لأفضل استثمار للموارد البشرية للمجتمع بهدف نقله من حالة إلى أخرى أحسن من وجهة نظر القائمين عليها[٢], وينظر البعض إلى التنمية على أنها عملية تغيير أنماط الإنتاج السائدة وتحديثها في المجتمع بهدف تحقيق أقصي إشباع ممكن من احتياجات هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٣]. كما ينظر آخرون إلى التنمية علي أنها عملية تستند إلي الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث. وفي هذا الإطار يمكن الخروج بأهم النقاط التي تمثل جوانب تلك العملية وهي:

  - التنمية عملية تغيير اجتماعي مخطط .
  - تستهدف التنمية إقامة مجتمع متقدم ومستنير.
  - تستهدف التنمية رفع مستوى معيشة المواطنين.
  - تسعي للزيادة المستمرة في الإنتاج والخدمات .
  - عملية ديناميكية متكاملة تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع.
  - تقوم على أسس هامة أهمها التكامل والشمول والتوازن والديناميكية.
  - تقوم علي استثمار الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع (البشرية والمادية).

ومع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بصفة خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ظهرت اجتهادات كثيرة تحاول التعمق في مفهوم التنمية الريفية، إلا أن التعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ هو أن التنمية الريفية: هي العملية التي توجه بمقتضاها جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[٤].

ثانياً: تطور مؤشرات التنمية البشرية:

– الاتجاه العام لدليل التنمية البشرية:

يشير الجدول رقم (١) إلى استمرار تحسن قيمة دليل التنمية البشرية على المستوى القومي، حيث وصل لأعلى قيمة له بلغت (٠,٧٢٣) وفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨، بعد أن كانت قيمته ٠,٥٢٤ فى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. وحيث تلعب قيم الأدلة الثلاثة : دليل التعليم ، دليل توقع الحياة،ودليل الدخل،دوراً فى قيمة دليل التنمية البشرية ، ومع استمرار تحسن كل دليل من هذه الأدلة،إلا أن القيم المسجلة لتطور دليل الدخل تشير إلى تحسن ملحوظ فى قيمته حيث وصل إلى (٠,٦٨١) وفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية الأخير ٢٠٠٨ وذلك في مقابل (٠,٦٢٢) فى تقرير ٢٠٠٥ ، وبعد أن كانت قيمته فى تقرير ١٩٩٥ (٠,٣٥٧) أى أن التحسن فى دليل الدخل فى التقرير الأخير كان أعلى من التحسن فى كل من دليل التعليم ودليل توقع الحياة حيث زاد بمقدار (٠,٠٥٩) وحدة، أما دليل التعليم فقد زاد بمقدار (٠,٠٣٣) وحدة، بينما زاد دليل توقع الحياة بمقدار (٠,٠١٢) وحده.

جدول رقم (١)

تطور قيمة دليل التنمية البشرية كما تضمنته التقارير المصرية ،مصر ،١٩٩٩-٢٠٠٨

سنة التقرير	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨
دليل التنمية البشرية	٠,٥٢٤	٠,٥٨٩	٠,٦٣١	٠,٦٤٨	٠,٦٥٥	٠,٦٨٠	٠,٦٨٧	٠,٦٨٩	٠,٧٢٣
دليل الدخل	٠,٣٥٧	٠,٥٠٣	٠,٥٩٨	٠,٦٣٢	٠,٦٤٩	٠,٦٥٥	٠,٦٠٧	٠,٦٢٢	٠,٦٨١
دليل التعليم	٠,٥٤٤	٠,٥٦٩	٠,٥٩٩	٠,٦١٤	٠,٦٤٣	٠,٦٨٢	٠,٧٠٣	٠,٦٨٥	٠,٧١٨
دليل توقع الحياة	٠,٦٧٢	٠,٦٩٥	٠,٦٩٥	٠,٦٩٨	٠,٧٠٢	٠,٧٠٢	٠,٧٥٢	٠,٧٦٠	٠,٧٧٢

المصدر: معهد التخطيط القومى :تقارير التنمية البشرية القاهرة أعداد مختلفة

– التنمية البشرية والفجوة بين الريف والحضر:

يركز قياس الفجوة بين الريف والحضر فى مؤشرات التنمية البشرية،على حساب الريف كنسبة من الحضر لكل من المؤشرات التالية: السكان، السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة، الصرف الصحى ومعدل القراءة والكتابة.

فمن حيث السكان: كان سكان الريف دائما وعلى مدى جميع التقارير أعلى من سكان الحضر ، مع تباين النسبة من تقرير لآخر ، فعلى حين سجلت نسبة سكان الريف إلى سكان الحضر أدنى قيمة لها فى تقرير ١٩٩٥ بلغت١٢٧٪ ، حققت أعلى قيمة لها فى تقرير ٢٠٠٥ بلغت ١٤٠٪ ، وتراجعت بعض الشئ فى تقرير ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ١٣٥٪ ، بمعنى وجود ١٣٥ نسمة فى الريف مقابل كل ١٠٠ نسمة فى الحضر . إلا أن الفجوة ظهرت واضحة بين الريف والحضر من حيث الإمداد بالمياه المأمونة ، الصرف الصحى،والقراءة والكتابة. بل كانت على أشدها فيما يخص الصرف الصحى خاصة فى تقرير ٢٠٠٨حيث وصلت نسبة الإمداد بالصرف الصحى فى الريف إلى الحضر ٢٩,٥٪، بينما تضاءلت الفجوة فى حالة المياه المأمونة حيث يمثل الريف ٩٤٪ من الواقع فى الحضر، وكذلك معدلات القراءة والكتابة تضاءلت الفجوة فيها لتصل إلى (٧٨,٤٪)، كما هى محاولة لتضييق الفجوة بين الريف والحضر.

جدول رقم (٢)

الفجوة بين الريف والحضر(الريف كنسبة من الحضر)،مصر،١٩٩٥-٢٠٠٨

سنة التقرير	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨
السكان (الريف٪من الحضر)	١٢٧	١٣٣	١٣٤	١٣٤	١٣٥	١٣٣	١٣٥	١٤٠	١٣٥
المياه المأمونة(الريف ٪ من الحضر)	٦٣	٧٢	٧٣,٢	٧٦,٧	٧٦,٧	٨٤,٢	٨٤,٢	٨٤,٢	٩٤
الصرف الصحى(الريف٪من الحضر)	٥٩	٧٣	٧٣	٩٠,٣	٩٠,٣	٧٨,٥	٧٨,٥	٧٨,٥	٢٩,٥
القراءة والكتابة(الريف٪من الحضر)	٥٥	٦٩	٦٢,٥	٦٣,٧	٦٣,٧	٦٧,٦	٦٧,٧	٦٧,٧	٧٨,٤

المصدر: معهد التخطيط القومى :تقارير التنمية البشرية القاهرة أعداد مختلفة.

ثالثاً: أوضاع التنمية البشرية على مستوى المحافظات الريفية ومراكزها وكذلك القرى التابعة لها وفقاً لدليل التنمية البشرية*:

أ- أوضاع التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

بالنظر إلى قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات المصرية (بعد استبعاد المحافظات الحضرية) يلاحظ تفاوتاً واضحاً فيما بين هذه المحافظات، حيث يبلغ أقصاه في محافظة البحر الأحمر بقيمة ٠,٧٦١ ، ويصل إلى أدنى قيمة له في محافظة الفيوم ٠,٥٧٩، وقد يعزى هذا التفاوت الكبير إلى تباين قيم المتغيرات الأساسية الداخلة في تكوين هذا الدليل وهي: دليل توقع الحياة،ودليل التعليم، ودليل الدخل،حيث يختلف تأثير هذه المتغيرات على الدليل،حيث يلاحظ أن تأثير دليل توقع الحياة هو الأقوى في محافظة البحر الأحمر ، والجدول رقم (٢) بالملحق يوضح ذلك.

كذلك بالنظر إلى قيمة هذا الدليل ولكن على مستوى ريف المحافظات لوحظ أن أعلى قيمة له ٠,٧١٤ وذلك في محافظة الوادي الجديد، في حين يبلغ أدناه في محافظة الفيوم ٠,٥٥١ وهو ما يعني أن ريف وحضر محافظة الفيوم يعدا أقل متوسطات الأدلة على مستوى محافظات الجمهورية.ومما يلفت الانتباه أن جميع المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية بكل محافظة من محافظات الجمهورية في قيمة دليل التنمية البشرية – جدول رقم (١) بالملحق، ولعل ذلك يعزى إلى عديد من الأسباب أهمها استئثار المناطق الحضرية باهتمام أكبر من قبل الدولة ومن ثم تخصيصها لنصيب أكبر من الاستثمارات نتيجة لكبر حجمها السكاني ودورها السياسي حيث يكثر بها الكليات والمدارس والمشروعات الصناعية والتجارية فضلا عن توافر الخدمات والمرافق بها مقارنة بالريف.

---

*اعتمد الباحث على تقارير التنمية البشرية لمحافظات الجمهورية فيما يخص كل البيانات الرقمية الواردة بهذا القسم من الدراسة .وهى متوفرة فى سبع ملاحق إحصائية لدى الباحث ومودع منها نسخة لدى هيئة تحرير المجلة

وتصل الفروق بين حضر وريف المحافظات في قيمة الدليل لأقصى ما يمكن في محافظات البحر الأحمر٠,١٢٩،والجيزة ٠,٠٦٧،وجنوب سيناء ٠,٠٥٤،في حين يقل التفاوت لأدنى مستوى في محافظات دمياط ٠,٠١، والدقهلية وأسوان ٠,٠١٨، وهنا يأتي تفسير أن محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء من المحافظات الصحراوية والجبلية والتي تقع نسبة كبيرة من قراها في هذه المناطق والتي يسكنها نسبة كبيرة من البدو الذين يعيشون على مهنة الرعي وفي تجمعات صغيرة وأحيانا ينتقلون للبحث عن المياه والحياة الأفضل مما يصعب معه تقديم خدمات تنموية لهم. أما محافظة الجيزة فعلى الرغم من قربها من العاصمة إلا أنها يغلب عليها الطابع الريفي (٤٠,٥٪ من سكانها ريفيون) وما يقترن بذلك من انخفاض في مؤشرات التنمية البشرية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) لوحظ أن محافظة البحر الأحمر بالرغم من أنها تستأثر بالمركز الأول في قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات ، إلا أنها تحتل المرتبة الثانية عشرة في قيمة دليل الريف والسبب في ذلك قد يعزى إلى انخفاض نسبة السكان الريفيين ٤,٤٪ من إجمالي سكان المحافظة وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية للأسباب سالفة الذكر.

جدول رقم (٣) أعلى وأدنى الوحدات الريفية على مستوى

(محافظة- مركز- قرية) في قيمة دليل التنمية البشرية، مصر

محافظة-مركز-قرية	أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية		أدنى قيمة لدليل التن.ّ البشرية	
على مستوى المحافظات	البحر الأحمر	٠,٧٦١	الفيوم	٠,٥٧٩
على مستوى ريف المحافظات	الوادي الجديد	٠,٧١٤	الفيوم	٠,٥٥١
على مستوى المراكز الريفية	قسم شرم الشيخ – محافظة جنوب سيناء	٠,٧٧٢	مركز طاميه -- محافظة الفيوم	٠,٥٤٥
على مستوى القرى	العبيدية – مركز فارسكور – محافظة دمياط	٠,٧٧٢	سيدي عمر – مركز السلوم – محافظة مطروح	٠,٤٧١

المصدر: تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية – حسابات من قبل الباحث.

وعلى مستوى مراكز المحافظات الريفية يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في قيمة دليل التنمية البشرية – بلغ ٠,٧٧٢ كحد أقصى، وذلك في مركز شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء،يصل إلى أدناه في مركز طاميه بمحافظة الفيوم ٠,٥٤٥، (شكل رقم١).و قد يرجع ذلك في المقام الأول إلى تحقيق مركز شرم الشيخ لأعلى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً لمعدل القراءة والكتابة، بالإضافة إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها مدينة شرم الشيخ والتي تتمثل في أنها تعد مركز جذب للمهاجرين من أبناء الوادي الذين يتمتعون بمستوى تعليم مرتفع يضمن قبولهم بالعمل في الأنشطة السياحية والخدمية.

يتعاظم هذا التفاوت على مستوى القرى المصرية حيث بلغ أقصاه في قرية العبيدية – مركز فارسكور – محافظة دمياط، بقيمة ٠,٧٧٢ ، وصل إلى أدناه في قرية سيدي عمر – مركز السلوم – محافظة مطروح بقيمة ٠,٤٧١ (جدول رقم ٣) ولعل ذلك يرجع إلى قلة عدد السكان بقرية سيدي عمر (٠,١ ألف)، وذلك أدعى لتضاؤل الاهتمام الحكومي بها من حيث توفير الخدمات الصحية والتعليمية وما إلى ذلك ، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن عدد التلاميذ قد يكون مبرراً لعدم إقامة مدارس الأمر الذي يدعو إلى تسجيل المقيدين بالتعليم من هذه القرية فى قرى أخرى ينتقلون إلى مدارسها، وهذا ما يبرر الانخفاض الشديد في دليل التعليم بهذه القرية. أيضاً وبالإضافة إلى ذلك هناك بطبيعة الحال عوامل تتعلق بطبيعة الموقع أو المقومات الموردية والظروف البيئية التي تساهم بدرجة أو بأخرى في تلك الاختلالات التنموية، حيث يلاحظ أن قرية سيدي عمر تقع في مركز السلوم الذي يعد من المراكز النائية جهة الحدود الغربية للمحافظة الأمر الذي يقترن بتدنى الأوضاع التنموية لمعظم قرى هذا المركز.

شكل رقم(١)

أعلى وأدنى خمسة مراكز ريفية في قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات الريفية

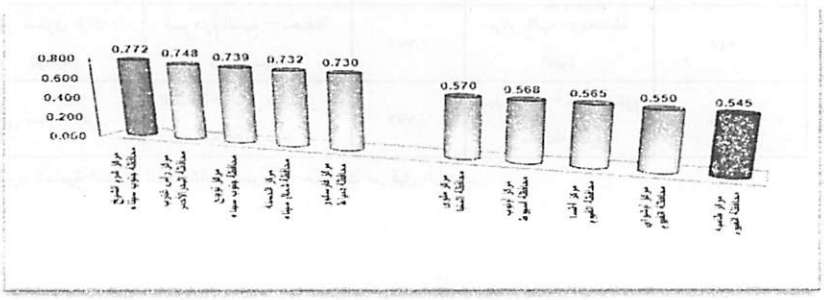

وبالرغم من أن محافظة مطروح تحتل المرتبة السابعة من بين المحافظات الريفية (٢٣ محافظة) في قيمة دليل التنمية البشرية ،جدول رقم (١) بالملحق، وأن مركز السلوم يحتل المرتبة ١٠٢ من بين المراكز الريفية البالغ عددها ١٩٣ مركز، إلا أن أدنى قرية في قيمة دليل التنمية البشرية تقع في مركز السلوم – محافظة مطروح ، وهذا دليل على وجود تفاوت فيما بين المحافظات وبعضها البعض، وكذلك فيما بين المراكز داخل المحافظة الواحدة بين القرى وبعضها البعض داخل المركز الواحد وهو ما يكشف عن أن المشكلة الجوهرية في توزيع الموارد ومن ثم في مستوى التنمية، لا تكمن في التفرقة بين الريف والحضر بقدر ما تكمن في عدم تحقيق التوزيع العادل بين القرى وبعضها البعض عامة، وبين قرى المركز الواحد خاصة.

وبالنظر إلى برنامج الاستهداف الجغرافي لمكافحة الفقر (الألف قرية الأكثر فقرا في مصر) لوحظ أن قرية سيدي عمر –مركز السلوم–محافظة مطروح لا تندرج ضمن برنامج الألف قرية الأكثر فقرا. والسبب في ذلك قد يعزى إلى استبعاد محافظات الحدود من برنامج الألف قرية الأكثر فقرا نظراً لانخفاض الكثافة السكانية بها.

وإذا ما أخذ في الاعتبار التصنيف الذي اعتمده التقرير الدولى للتنمية البشرية، فإن جميع قرى ومدن ومراكز المحافظات تقع فى مدى لدليل التنمية البشرية يزيد عن ٠,٥ حتى ٠,٨ , ومن ثم فإنها جميعاً تقع فى المستوى المتوسط فيما أنجزته من تنمية بشرية وفق هذا التصنيف باستثناء ست قرى تقل فيها قيمة الدليل عن ٠,٤، خمس منها تقع في محافظة واحدة (كفر الشيخ) وهذه القرى هي الجزيرة الخضراء، عزب الوقف بحري، عزب الخليج بحري (مركز مطوبس)،وقرية دير بحري (مركز البرلس)، وقرية الدود (مركز كفر الشيخ) ، وبالنظر إلى برنامج الاستهداف الجغرافي لمكافحة الفقر (الألف قرية الأكثر فقرا في مصر) يلاحظ أن هذه القرى الخمس لا تندرج ضمن برنامج الألف قرية الأكثر فقرا، ولعل ذلك يعزى إلى اختلاف المنهجية المتبعة في اختيار القرى الأكثر فقرا عن المنهجية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية. بينما القرية السادسة تقع في محافظة مطروح وهي قرية سيدي عمر (مركز السلوم)، وهي أيضا لا تندرج ضمن برنامج الألف قرية الأكثر فقرا كما تمت الإشارة إلى ذلك مسبقاً، وذلك للسبب سالف الذكر وهو استبعاد محافظات الحدود نظراً لانخفاض الكثافة السكانية بها.

غير أن هذا التصنيف الدولى بمساواته بين جميع قرى ومدن المحافظات معطياً إياها تقدير (متوسط) لا شك يصبح غير مناسب للكشف عن حقيقة التباينات والفجوات التنموية الموجودة بالفعل فيما بينها،وهو ما حدا بهذا الجزء الراهن من الدراسة إلى بذل محاولة لإيضاح حقيقة هذا التباين عن طريق تقسيم المدى إلى خمس فئات متفاوتة.

ب- أوضاع التنمية البشرية على مستوى المراكز:

شكل رقم (٢)التوزيع النسبى

٪ لمراكز المحافظات الريفية حسب فئات دليل التنمية البشرية، مصر

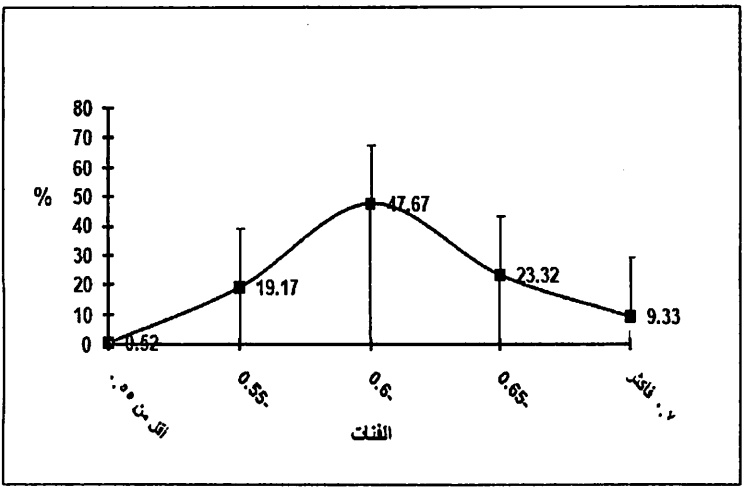

وحيث إن أصغر قيمة لدليل التنمية البشرية فى أى موقع بالمحافظة كانت ٠,٤٧١ فى قرية سيدي عمر – مركز السلوم – محافظة مطروح ، وأكبر قيمة لهذا الدليل ٠,٧٧٢ فى قسم شرم الشيخ – محافظة جنوب سيناء , فقد تم تقسيم المدى الفعلى بين هاتين القيمتين إلى خمس فئات متساوية الطول ووزعت عليها كافة مراكز وأقسام وقرى المحافظات،الجداول أرقام (٣، ٤، ٥، ٦)بالملحق. ومن هذا التوزيع يتبين أن معظم مراكز المحافظات تقع في الفئة الوسطى (٠,٦-) وعددها ٩٢ مركزا تمثل ما نسبته

٤٧,٦٧٪ من إجمالي عدد المراكز والبالغ عددها ١٩٣ مركزا، وفى الفئة التالية للدليل (٠,٦٥-) يقع ٤٥ مركزا تمثل ما نسبته ٢٣,٣٢٪ من إجمالي عدد المراكز، ويقع ٣٧ مركزا في الفئة الثانية (٠,٥٥-) بنسبة ١٩,١٧٪ من إجمالي عدد المراكز ، في حين يقع ١٨ مركزا في الفئة الخامسة والأخيرة (٠,٧ فأكثر) تمثل ما نسبته ٩,٣٣٪ من إجمالي عدد المراكز ، بينما يقع مركز واحد في الفئة الأولى (أقل من ٠,٥٥) يمثل نسبة ٠,٥٢٪ وهو مركز طامية بمحافظة الفيوم. (شكل رقم٢).

شكل رقم (٣)

٠,٥٥٪لمراكز المحافظات داخل الفئة –

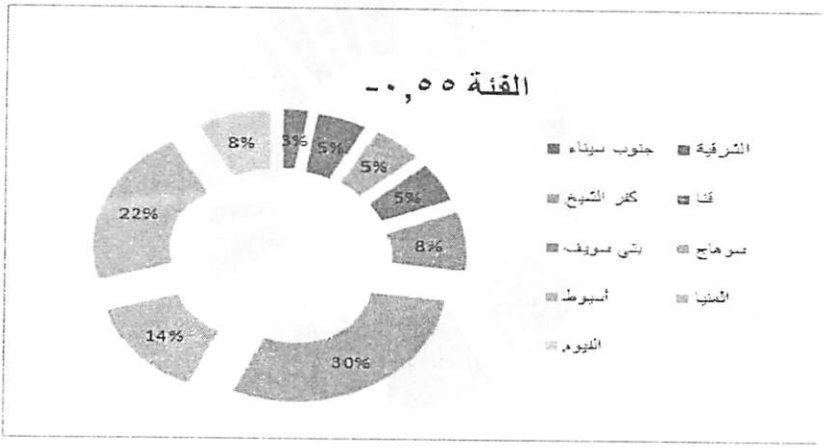

وعلى مستوى الفئة الواحدة تبين أن الفئة (أقل من ٠,٥٥) بها مركز واحد يقع في محافظة الفيوم (مركز طاميه). والفئة (٠,٥٥-) بها ٣٧ مركزا تقع في تسع محافظات يتركز معظم هذه المراكز في محافظة سوهاج حيث يقع بها ١١ مركزا بنسبة ٢٩,٧٣ ٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، تليها محافظة المنيا بواقع ثمانية مراكز تمثل ما نسبته ٢١,٦٢٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، ثم محافظة أسيوط حيث يقع بها خمسة مراكز تمثل نسبة ١٣,٥٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، وثلاث مراكز في كل من الفيوم وبني سويف بواقع ٨,١٪ من إجمالي عدد المراكز

داخل هذه الفئة، ثم مركزان في كل من محافظات الشرقية وكفر الشيخ وقنا بنسبة ٥,٤١٪، وأخيرا محافظة جنوب سيناء حيث يقع بها مركز واحد يمثل ٢,٧ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة في حين تخلو هذه الفئة من باقي المحافظات- شكل رقم (٣).

شكل رقم (٤)

٠,٦٪لمراكز المحافظات داخل الفئة –

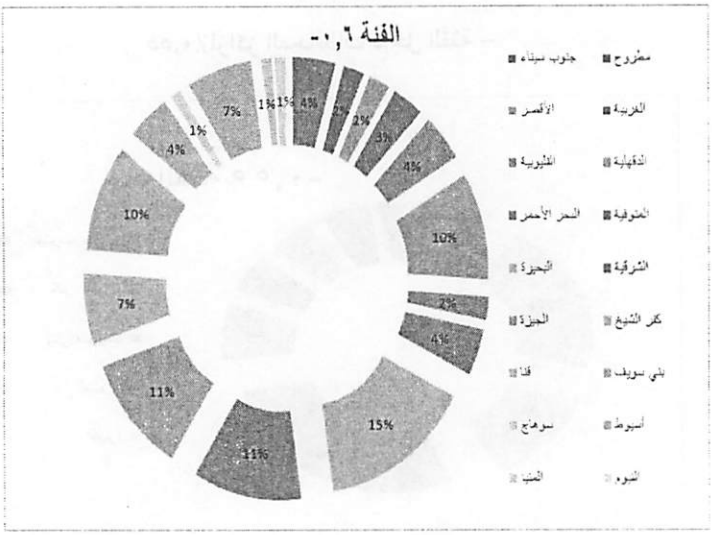

تتركز فى الفئة (٠,٦–) معظم مراكز المحافظات حيث يقع بها ٩٢ مركـزاً في ١٨ محافظة بنسبة ٤٧,٦٧٪ من إجمالـي عدد المراكز الكلية، وتقع معظم مراكز هذه الفئة في محافظة البحيرة بواقع ١٤ مركز تمثل نسبة ١٥,٢٢٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، وأقلها في محافظات سوهاج، المنيا والفيوم حيث يقع مركز واحد في كل منها بنسبة ١,٠٩٪ إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة. شكل رقم (٤).

شكل رقم (٥)

٠,٦٥٪لمراكز المحافظات داخل الفئة –

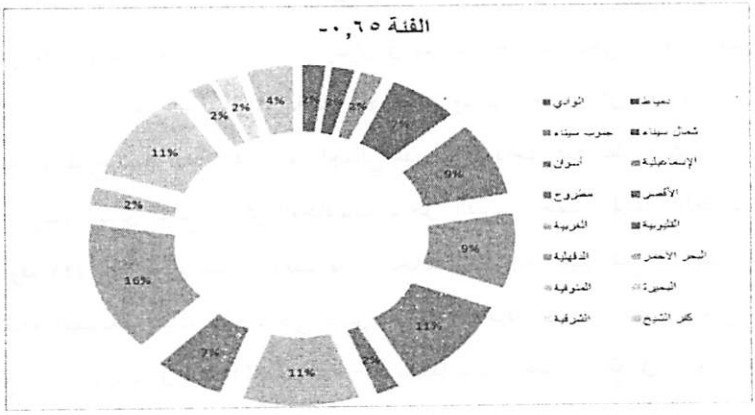

ويقع فى الفئة الرابعة (٠,٦٥–) ٤٥ مركزا في ١٦ محافظة تمثل ما نسبته ٢٣,٣٢ ٪ من إجمالي المراكز في المحافظات محل الدراسة والبالغ عددها ١٩٣ مركزا، تقع معظم مراكز هذه الفئة في محافظة الدقهلية بواقع سبعة مراكز تمثل ما نسبته ١٥,٥٦٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، وأقلها مركز واحد في محافظات الوادي الجديد، دمياط، جنوب سيناء، الأقصر، البحر الأحمر، البحيرة والشرقية بنسبة ٢,٢٢٪ لكل منها. شكل رقم (٥).

شكل رقم (٦)

٠,٧٪ فأكثر لمراكز المحافظات داخل الفئة

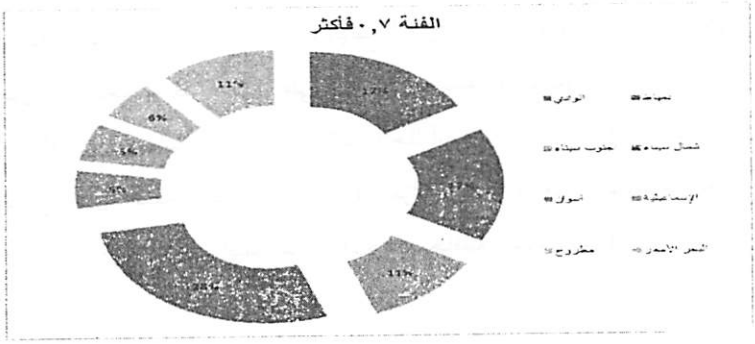

أخيرا وفي الفئة الخامسة (٠,٧ فأكثر) يقع ١٨ مركزا في ثمانية محافظات بنسبة ٩,٣٣٪ من إجمالي عدد المراكز الكلية، تقع خمسة مراكز منها في محافظة شمال شيناء ، تمثل نسبة ٢٧,٧٨٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، وثلاثة مراكز في كل من محافظتي الوادي الجديد ودمياط بنسبة ١٦,٦٧٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، ومركزان في كل من محافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء بنسبة ١١,١١٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة، ومركز واحد في كل من محافظات أسوان، الاسماعيلية، ومطروح تمثل نسبة ٥,٥٦٪ من إجمالي عدد المراكز داخل هذه الفئة. شكل رقم (٦).

ومن العرض السابق لوضع مراكز المحافظات داخل الفئات الخمس المبينة بالجدول رقم (٣) والجدول رقم (٤) بالملاحق يتضح أن معظم مراكز محافظات الوجه القبلي تقع في الفئات المنخفضة لدليل التنمية البشرية، حيث يلاحظ على سبيل المثال أن محافظة سوهاج تحتوي على اثنى عشر مركزا،يقع ١١ مركز منها في الفئة الثانية (٠,٥٥-) ،بينما مركز واحد فقط يقع في الفئة الأعلى مباشرة (٠,٦-)(مركز أخميم)، كذلك الحال بالنسبة لمحافظة المنيا،حيث يقع بها تسعة مراكز، ثمانية منها بالفئة الثانية (٠,٥٥-) والمركز المتبقي يقع في الفئة الأعلى مباشرة (٠,٦-) (مركز المنيا). أيضا في محافظة الفيوم يتبين أن بها خمسة مراكز ، ثلاثة منها تقع في الفئة الثانية (٠,٥٥-) ومركز واحد لكل من الفئتين الأولى (أقل من ٠,٥٥) (مركز طاميه) والثالثة (٠,٦-) (مركز الفيوم)، وربما يرجع ذلك إلى موقع هذه المحافظات ومدى القرب والبعد عن العاصمة (القاهرة) الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كافة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية فى الريف، ارتفاع معدلات البطالة. عجز هيئات المجتمع المدنى بمواردها المحدودة عن مواجهة المشكلات المتصاعدة في هذه المناطق وارتفاع نسب التسرب من التعليم وزيادة معدلات الأمية... إلخ ، بينما الوضع أفضل قليلا في محافظات قنا وبني سويف وأسيوط. فعلى سبيل المثال محافظة قنا تحتوى على ١١ مركزاً ، تسعة منها تقع في الفئة المتوسطة (٠,٦-)، ومركزان في الفئة الأقل مباشرة (٠,٥٥-) ، كما يلاحظ أيضاً أن جميع مراكز محافظة الجيزة تتركز في الفئة الوسطى لدليل التنمية البشرية (٠,٦-) وقد يعزى ذلك إلى موقعها الاستراتيجي حيث أنها تربط الصعيد بالوجه البحرى وتعتبر أيضاً المدخل الوحيد لمحافظة الفيوم وبها الطريق الصحراوى الخاص

بمحافظة الإسكندرية بالإضافة إلى انتعاش الحركة السياحية بها الأمر الذي ترتفع معه معدلات التنمية بمراكز هذه المحافظة. الجدول (٤) بالملاحق .

ويلاحظ كذلك من العرض السابق أن محافظات الحدود ومحافظات الوجه البحري أفضل كثيرا من محافظات الوجه القبلي باستثناء محافظة أسوان حيث تتركز معظم مراكز هذه المحافظات في الفئة الوسطى والعليا لدليل التنمية البشرية، وربما يعزى ذلك إلى أن محافظة أسوان تحظى بأطول مسافة من نهر النيل من بين جميع محافظات مصر، كما تحتفظ بمدخرات هذا النيل العظيم ومخزونه من المياه العذبه في بحيرة ناصر أضخم بحيرة عذبة في العالم، والتي تمثل رصيداً استراتيجياً لمصر في مواجهة ما قد يأتي من سنوات عجاف مستقبلاً، بالإضافة إلى مساحة المحافظة تعادل جملة مساحة خمس محافظات مجاورة لها هى قنا وسوهاج وأسيوط وبنى سويف والفيوم يجعلها أفضل كثيرا من غيرها من محافظات الوجه القبلي. الجدول (٤) بالملاحق.

وفيما يتعلق بمحافظات الحدود (البحر الأحمر- الوادي الجديد-جنوب سيناء-شمال سيناء- مطروح) فإن انخفاض الكثافة السكانية في هذه المحافظات ربما يكون هو العامل وراء ارتفاع مؤشر دليل التنمية البشرية للريف في مراكز هذه المحافظات حيث زيادة نصيب الفرد من المساحة الأرضية وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتمتعه بالخدمات الصحية والتعليمية الأمر الذي يقترن معه تحسن الأوضاع التنموية لمعظم مراكز هذه المحافظات. جدول رقم (٢) بالملحق.

وبالنظر إلى محافظات الوجه البحري يتبين أن محافظة دمياط تحتل المرتبة الأولى في قيمة دليل التنمية البشرية لريف المحافظة، كما أن ٧٥٪ من مراكزها تتركز في الفئة العليا (٠,٧ فأكثر) لدليل ريف المراكز ، وربما أفادها في ذلك موقعها بدرجة أو بأخرى حيث تكاد تتركز هذه المراكز في المنطقة المتاحة للضفة الشرقية لنهر النيل وما يترتب على ذلك من الاستفادة بالجوانب المتعلقة بتنوع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل والاستفادة من المرافق والخدمات المختلفة.

ج. أوضاع التنمية البشرية على مستوى القرى:

فيما يتعلق بأوضاع التنمية البشرية في القرى المصرية كما يظهرها دليل التنمية البشرية فبتحليل الجدول رقم (٥) بالملحق يتضح أن معظم قرى المحافظات الريفية تتركز في الفئة المتوسطة لقيمة دليل التنمية البشرية لريف هذه المحافظات (٠,٦-) حيث يبلغ إجمالي القرى بهذه الفئة ١٩٤١ قرية تمثل ما نسبته ٤٣,٨٦٪ من إجمالي القرى البالغ عددها ٤٤٢٥ قرية، تليها الفئة الأقل (٠,٥٥-) من حيث تركز عدد القرى حيث تحتوى على ١١٨١ قرية تمثل ٢٦,٦٩٪ من إجمالي القرى، وفي الفئة الرابعة(٠,٦٥-) توجد ٩٥٧ قرية بنسبة ٢١,٦٣٪من إجمالي عدد القرى، ثم في الفئة الخامسة (الأعلى) (٠,٧ فأكثر) توجد ١٨٦ قرية تمثل ٤,٢٪ من إجمالي عدد القرى ، وأخيرا وفي الفئة الأولى (الأدنى) (أقل من٠,٥٥) توجد ١٦٠ قرية تمثل نسبة ٣,٦٢٪ من إجمالي قرى المحافظات الريفية.الشكل رقم (٧)

شكل رقم (٧)

نسب لقرى المحافظات الريفية في كل فئة

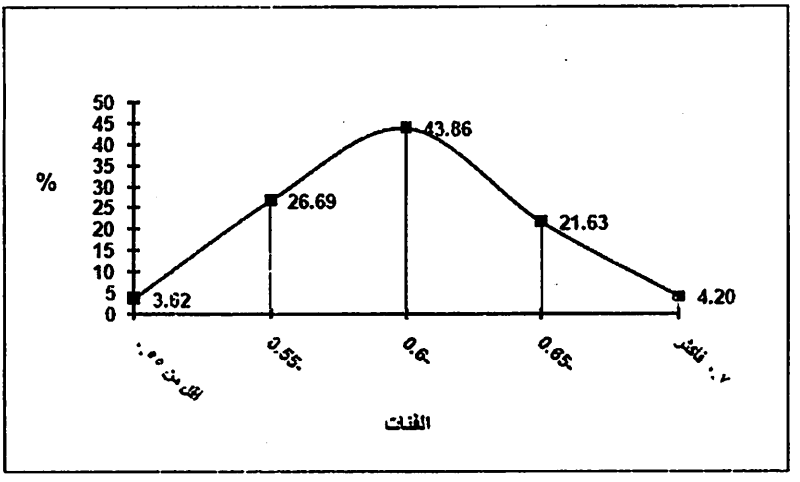

شكل رقم (٨)

(أقل من ٠,٥٥) ٪ لقرى المحافظات الريفية في الفئة الأولى

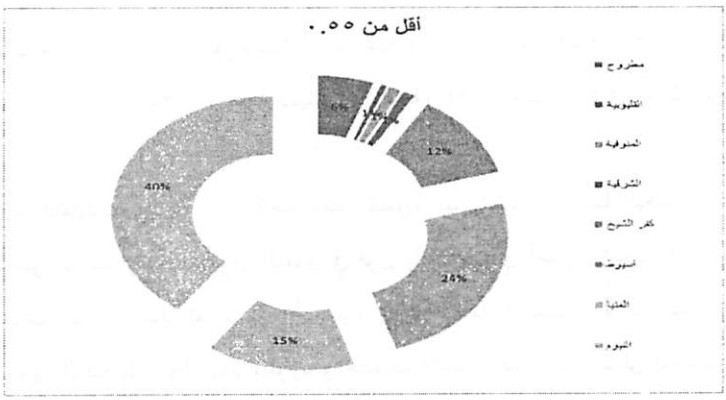

وبتحليل توزيع القرى على مستوى الفئات يتبين ما يلي:

الفئة الأولى (أقل من ٠,٥٥) يقع بها ١٦٠ قرية تقع في ثمانية محافظات هي الفيوم (٦٤ قرية)، أسيوط (٣٩) قرية،المنيا(٢٤قرية)، كفر الشيخ (١٩ قرية)، مطروح (٩قرى)، المنوفية والشرقية (قريتين في كل منهما)،وأخيرا قرية واحدة في محافظة القليوبية. وهذه القرى (١٦٠) جميعها مبينة أسماؤها بالجدول رقم (٦) بالملحق.

شكل رقم (٩)

(٠,٧ فأكثر) ٪ لقرى المحافظات الريفية في الفئة الأخيرة

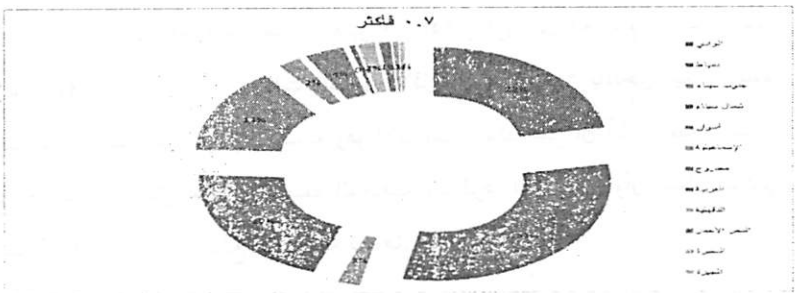

الفئة الأخيرة (٠,٧ فأكثر) يقع بها ١٨٦ قرية يتركز معظم هذه القرى في محافظات دمياط والوادي الجديد وشمال سيناء تمثل ٣١,١٨٪ ،٢٢٪، ٢٠٪ من إجمالي القرى داخل هذه الفئة على الترتيب.شكل رقم (٩). وهذه القرى (١٨٦) جميعها مبينة أسماؤها بالجدول رقم (٧) بالملحق .

ففي محافظة دمياط يلاحظ أن مركز فارسكور يستأثر بأكبر عدد قرى داخل هذه الفئة (٢١ قرية)٣٦٪ يليه مركز كفر سعد (١٥ قرية) ٢٥,٨٪ ثم مركز دمياط (١٤ قرية) ٢٤٪ وأخيرا ٨ قرى بمركز الزرقا تمثل ١٣,٧٪

وللوقوف على أسباب التفاوتات والتباينات والاختلالات التنموية بين القرى وبعضها البعض ، وفي محاولة إلى وضع تفسير أسباب ارتفاع المستوى التنموي في قرى وانخفاضه في أخرى–جدول رقم (٦) و جدول رقم (٧) بالملحق يتبين وجود العديد من الأسباب، إلا أن العامل الرئيسي والأكثر أهمية إنما يتمثل في اختلال توجيه الاهتمامات والجهود والموارد والخدمات التنموية فيما بين المناطق المختلفة — بالإضافة إلى ذلك فهناك بطبيعة الحال العوامل المتعلقة بطبيعة الموقع أو المقومات الموردية والظروف البيئية أو العوامل الديموجرافية والاجتماعية والثقافية التي تساهم بدرجة أو بأخرى في تلك الاختلافات في المستوى التنموي، فليس من قبيل الصدفة أن تتحقق أفضل مستويات التنمية في معظم قرى محافظة دمياط حيث تنوع الموارد الطبيعية ومجالات العمل والنشاط – فإلى جانب الزراعة والصيد اشتهرت دمياط بمختلف مراكزها وقراها ببعض الحرف والصناعات التي اتقنها وبرع فيها أهلها حتى اقترنت منتجاتها باسم المحافظة ، كما هو الحال بالنسبة لصناعات منتجات الألبان والأثاث والحلوى والأحذية والمنسوجات واليخوت ومراكب الصيد وغيرها– أو من حيث تواصل أهلها مع باقي مناطق مصر وأقاليمها عبر النهر، ومع بعض الشعوب الأخرى القريبة عبر البحر، ومن الملاحظ أن القرى ذات المستوى الأفضل نسبيا (جدول رقم ٧ بالملحق) تعتبر هي الأكثر قربا من العواصم الحضرية سواء للمحافظة أو للمركز،وفي المقابل فإن القرى ذات المستوى الأقل (جدول رقم ٦ بالملحق) يغلب عليها كونها قرى طرفية بعيدة نسبيا عن المراكز الحضرية وهو الأمر الذي يؤكد على أن آلة التنمية لا تنطلق بنفس قوة الدفع في الدوائر الأكثر بعدا عن عاصمة المحافظة ومراكزها الحضرية، وأن الثقل السكاني للقرى لا يمثل مبررا كافياً لزيادة قوة الدفع لهذه الآلة نحوها.

النتائج:

١- تحسن دليل التنمية البشرية على المستوى القومي، غير أن مصر ما زالت في الفئة المتوسطة (٠,٧٢٣) على مستوى الأدلة الفرعية، فيأتي دليل توقع الحياة في المقدمة (٠,٧٧٢)، يليه دليل التعليم (٠,٧١٨)، بينما يأتي دليل الدخل في مؤخرة هذه الأدلة (٠,٦٨١).

٢- يأتي الصرف الصحي في مقدمة الخدمات التي تتعاظم فيها الفجوة بين الريف والحضر (٢٩,٥٪).

٣- إن مؤشرات التنمية البشرية على مستوى المحافظات أو حتى على مستوى المراكز تخفي في طياتها فجوات تنموية كبيرة بين الوحدات الإدارية الأقل (القرى).

٤- إن القرب أو البعد للوحدات الإدارية عن الموارد الطبيعية والمدن الحضرية الكبيرة له تأثير كبير على مستوى التنمية البشرية.

٥- تباين نتائج تقارير التنمية البشرية فيما يتعلق بالعديد من القرى الأدنى في مستوى التنمية البشرية مع تلك الواردة ضمن خريطة الفقر (القرى الأكثر فقرا).

٦- ريف وحضر محافظة الفيوم حققا أقل متوسطات الأدلة على مستوى محافظات الجمهورية.

٧- جميع المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية بكل محافظة من محافظات الجمهورية في قيمة دليل التنمية البشرية.

٨- تصل الفروق بين حضر وريف المحافظات في قيمة الدليل لأقصى ما يمكن في محافظات البحر الأحمر ٠,١٢٩ ، وجنوب سيناء ٠,٠٥٤، في حين يقل التفاوت لأدنى مستوى في محافظات دمياط ٠,٠١ ، والدقهلية وأسوان ٠,٠١٨.

٩- محافظة البحر الأحمر بالرغم من أنها تستأثر بالمركز الأول في قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات، إلا أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في قيمة دليل الريف.

١٠- إن أدنى قرية في قيمة دليل التنمية البشرية تقع في مركز السلوم - محافظة مطروح.

١١- معظم مراكز محافظات الوجه القبلي تقع في الفئات المنخفضة لدليل التنمية البشرية.

١٢- جميع مراكز محافظة الجيزة تتركز في الفئة الوسطى لدليل التنمية البشرية (٠,٦-).

١٣- محافظة أسوان أفضل كثيرا تنموياً من غيرها من محافظات الوجه القبلي حيث تتركز معظم مراكز هذه المحافظة في الفئة الوسطى والعليا لدليل التنمية البشرية.

١٤- محافظة دمياط تحتل المرتبة الأولى في قيمة دليل التنمية البشرية لريف المحافظة من بين محافظات الوجه البحري،والمرتبة الثانية على مستوى المحافظات الريفية،كما أن ٧٥٪ من مراكزها تتركز في الفئة العليا (٠,٧ فأكثر) لدليل ريف المراكز.

١٥- إن القرى ذات المستوى الأفضل نسبيا تعتبر هي الأكثر قربا من العواصم الحضرية سواء للمحافظة أو للمركز ، وفي المقابل فإن القرى ذات المستوى الأقل يغلب عليها كونها قرى طرفية بعيدة نسبيا عن المراكز الحضرية وهو الأمر الذي يؤكد على أن آلة التنمية لا تنطلق بنفس قوة الدفع في الدوائر الأكثر بعدا عن عاصمة المحافظة ومراكزها الحضرية، وأن الثقل السكاني للقرى لا يمثل مبررا كافياً لزيادة قوة الدفع لهذه الآلة نحوها.

التوصيات :

١- أهمية الاستمرار في إصدار تقارير التنمية البشرية المحلية بصفة دورية لرصد ومتابعة التقدم في المسارات التنموية، وتقييم أثر البرامج التنموية على المستهدفين من المواطنين والمجتمعات المحلية.

٢- ضرورة إعداد تقارير التنمية البشرية لجميع المحافظات متزامنة مع بعضها البعض الأمر الذي يضع أمام صانع القرار التنموي صورة مكتملة للوضع التنموي في جميع المحافظات في وقت واحد وذلك لتسهيل عملية المقارنة وتحديد وقياس المشكلات التنموية وطرح سياسات وبرامج تنموية إقليمية للحد من تلك المشكلات.

٣- الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي حيث أن الزراعة أداة تنمية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وهو الهدف الخاص بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما قد يساعد بدوره على تحسين مؤشرات التنمية البشرية بالريف المصري.

٤- تهيئة فرص العمل في المناطق الريفية من خلال تنويع مصادر الدخل،والاهتمام بالتصنيع الزراعي وتشجيع الصناعات الصغيرة.

٥- توفير قاعدة بيانات عريضة وجيدة وحديثة على مستوى قرى ومراكز المحافظات تساهم في إمداد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتنمية بالحالة الراهنة للتنمية البشرية.

٦- إعطاء القرى الأقل تنمية أولوية ضمن خطط وبرامج التنمية داخل المحافظات وذلك بمشاركة المواطنين بهذه القرى في اختيار أولوياتهم.

المراجع :

١- البنك الدولي، ٢٠٠٨، تقرير التنمية في العالم، الزراعة من أجل التنمية ٢٠٠٨.

٢- كمال التابعي،التنمية البشرية دراسة حالة لمصر،القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية.

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ٢٠٠٦.

٤- جمهورية مصر العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨.

٥- إبراهيم احمد رزق، دراسات في التنمية الريفية، مركز الشهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩١.

٦- الوليد بن طلال، حوارات حول مفهوم التنمية ، نوفمبر ٢٠٠٦

٧- حامد عمار، التنمية البشرية فى الوطن العربي(المفاهيم – المؤشرات– الأوضاع)، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

٨- إبراهيم سعد الدين محرم، التنمية الريفية، سلسلة التثقيف التعاونى الزراعى . الاسماعيلية ، مؤسسة فريدرش ناومان ، العدد ١٢، ١٩٩٠

٩- نصر عارف، كتابات في التنمية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥

١٠- وزارة التخطيط، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مصر، تقارير التنمية البشرية للسنوات (١٩٩٤-٢٠٠٨).

* http://www.IMF/-تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العالم يحسب المناطق_ ص ٢٢.

الهوامش:

١- نصر عارف، كتابات في التنمية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٥

٢-إبراهيم سعد الدين محرم، التنمية الريفية، سلسلة التثقيف التعاونى الزراعى ، الاسماعيلية ، مؤسسة فريد رش ناو مان ، العدد ١٢ ١٩٩٠

٣ -كمال التابعي، التنمية البشرية "دراسة حالة لمصر"، مكتبة الأنجلو المصرية.

٤ -إبراهيم احمد رزق، دراسات في التنمية الريفية، مركز الشهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩١.

٥ -البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، الزراعة من أجل التنمية ،٢٠٠٨.